Credit: Created by Juozas Galkus. Collection of Moravian Gallery, Brno.

الصورة: ليتوانيا ، ١٩٦٨ : اليوم العالمي للمرأة ، ١٩٦٨

الفصل السابع

الاستنتاجات

من يتحمل المسؤولية أمام المرأة ؟ إن الأدلة التي ترد في هذا التقرير كله تشير إلى أنه على الرغم من الضمانات الرسمية السخية المتعلقة بالمساواة ، فإن التقدم بالنسبة لنساء كثيرات - لاسيما أشدهن فقراً وأكثرهن تهميشاً - كان بطيئاً للغاية . ففي كل مرة تغض فيها النظم القانونية الطرف عن أوجه الظلم التي تتعرض لها المرأة ، وفي كل مرة لا تستجيب فيها نظم تقديم الخدمات العامة لاحتياجات المرأة ، إلا فيما يتعلق بالأدوار التقليدية للإناث المعرَّفة تعريفاً ضيقاً ، وفي كل مرة تحابي فيها هياكل الفرصة في الأسواق مشاريع الرجال ، أو تقصر النساء على العمالة غير المضمونة وذات المردود المنخفض ، فإننا نواجه فشلاً في الخضوع للمساءلة يعزز انعدام المساواة بين الجنسين .

ويرى تقرير التقدم ٢٠٠٨/٢٠٠٩ أن تحقيق المساواة بين الجنسين يتوقف على إيجاد مساءلة من جانب أصحاب السلطة إزاء المرأة بحيث يخضعون للمساءلة عن الوفاء بالالتزامات المتعلقة بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين . وتبيِّن دراسات الحالة الموضحة في هذا التقرير كله ، تحقُّق قدر من التقدم . ففي العقد المنصرم ، حدث تحسن ملحوظ في الاستجابات الوطنية لاحتياجات المرأة في بعض المجالات ، مثل التعليم . وتشير هذه النجاحات إلى أنه حينما تكون هناك مساءلة ، يمكن تحقيق تقدُّم ، حتى إذا كانت الموارد شحيحة .

ويبين تقرير التقدم ٢٠٠٨/٢٠٠٩ أن تعزيز المساءلة هو مشروع تقني وسياسي على حد سواء . وينطوي البعد التقني على إدخال تغييرات عملية في اختصاص أو تكليفات المؤسسات ضماناً لاستجابتها لاحتياجات المرأة . وهو ينطوي أيضاً على إدخال تغييرات في إجراءات العمل ، ومقاييس الأداء ، ونظم الحوافز ، وممارسات المؤسسات ، من أجل كفالة تنفيذ هذه الاختصاصات . إلا أن تحقيق هذه التغييرات التقنية هو عملية سياسية : إذ يجب أن يكون هناك ضغط وسلطة سياسية من أجل ترجمة التكليفات إلى ممارسات متغيرة ، وإيجاد حوافز لإدخال تغييرات في عمق الثقافة الخاصة بالمؤسسات .

إطار عمل للمساءلة المستجيبة للنوع الاجتماعي

يقدم تقرير تقدم نساء العالم ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إطاراً يساعد على فهم وتحقيق المساءلة تجاه قضايا المرأة وكذلك المساءلة تجاه تحقيق المساواة بين الجنسين. واستناداً إلى الأدلة الواردة في هذا التقرير كله، يشير التقرير إلى أن نظم المساءلة التي تكون فعالة بالنسبة للمرأة تحتوي على عنصرين أساسيين هما:

- أن تكون النساء مشاركات في جميع العمليات الرقابية

  إذ يجب أن تكفل مؤسسات المساءلة المراعية للنوع الاجتماعي خضوع صناع القرار للمساءلة إزاء النساء الأكثر تأثراً بقراراتهم. وهذا معناه أن النساء يجب أن يكون من حقهن المطالبة بتفسيرات وتبريرات، ويجب أن يكن مشاركات مشاركة كاملة في المناقشات العامة وفي عمليات تفويض السلطات.

- أن تجعل نظم المساءلة تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة أحد المعايير التي يجري على ضوئها تقييم أداء المسؤولين

  فأصحاب السلطة يجب أن يخضعوا للمساءلة عن أدائهم فيما يتعلق بتعزيز حقوق المرأة. ويجب أن يكون من بين المعايير التي تقيس مدى جدية واستقامة المسؤول عند نيل الثقة وتوليه منصب عام، معيار العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين كهدف من أهداف العمل العام.

وتوخياً لتجسيد هذين العنصرين في الإصلاحات المؤسسية التي ترمي إلى إيجاد مساءلة، ركز هذا التقرير على التغييرات الفعالة في إيجاد مساءلة مراعية للمرأة في ثلاثة مجالات أساسية هي: التكليفات، والإجراءات، والثقافة والمواقف:

التكليفات: إذا كان الاختصاص الرسمي لمؤسسة لا يكلف أعضاءها بالمساواة بين الجنسين، فعندئذ يتوجب إصلاح تلك الاختصاصات. وقبل عشرين عاماً فقط، كانت الالتزامات الدستورية والتشريعية المتعلقة بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين شحيحة. أما الآن، فإننا نرى دولاً تعتمد قوانين مناهضة للعنف المنزلي ولختان الإناث، وتعزز سياسات الحماية الاجتماعية للعاملات في القطاع غير الرسمي، وتستحدث عقوداً نموذجية من أجل حماية المهاجرات.

الإجراءات: عندما تتحسن البيئة المعيارية ولكن يظل وضع المرأة - لاسيما المرأة الأشد حرماناً - كما هو، فإن ذلك يضاعف من أزمة المساءلة. فالقوانين يجب ترجمتها إلى تعليمات وحوافز للموظفين المسؤولين، ومقاييس الأداء المتغيرة وإجراءات المتابعة والمراجعة والتصحيح يجب أن تمكّن المرأة من المشاركة في تقييم العمل العام والمطالبة بأجوبة على أسئلتها. ويجب تيسير وصول المرأة إلى العمليات الرقابية، سواء بالتصدي للمعوقات التي تعاني منها المرأة - فقط لكونها امرأة - فيما يتعلق بوقتها، أو قدرتها على الحركة، أو إلمامها القانوني، أو القدرة على الإنفاق.

الثقافة والمواقف: لقد كان المشروع طويل الأجل لدعاة المساواة بين الجنسين في مختلف أنحاء العالم يتمثل في تغيير التحيزات الثقافية المترسخة بعمق ضد المرأة. فكثيراً ما كان منطلقهم هو الاحتجاج على التحيزات ضد المرأة في المؤسسات غير الرسمية مثل الأسرة أو الجماعات القائمة على صلة القربى أو الروابط الدينية أو العرفية.

النساء يغيرن معنى المساءلة ووسائلها

لقد كانت المرأة في مختلف أنحاء العالم هي القائدة في المطالبة بأجوبة عن انتهاكات حقوقها، وغيّرت، في هذه العملية، التوقعات بشأن المساءلة بل وحتى وسائل الحصول عليها. وتوجد أنماط شائعة عديدة في هذه الجهود.

- **أولاً**، طالب أنصار المساواة بين الجنسين بإدراج المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة ضمن المعايير التي يجري على ضوئها تقييم الإجراءات العامة. وقد حققوا ذلك من خلال إدخال تغييرات على الدساتير الوطنية، وإجراء مراجعة قضائية للقرارات الحكومية والاعتراض قانوناً عليها، وإصدار اتفاقيات دولية بشأن حقوق المرأة.

- **ثانيا**، كافح أنصار المساواة بين الجنسين الاستبعاد من محافل صنع القرار ومحافل الرقابة وذلك بالمطالبة بوضع إجراءات خاصة مؤقتة مثل تخصيص حصص للنساء في الحكومتين الوطنية

والمحلية، وفي مجالس إدارة الشركات، وفي الإدارة العامة.

- **ثالثا**، سعت النساء، ومعهن حلفاؤهن، إلى المشاركة المباشرة في عمليات المساءلة والرقابة من خلال آليات مثل إجراء مشاورات بشأن الأولويات الوطنية للإنفاق الإنمائي، ولجان المراقبة، ومراجعة مجموعات المستخدمين لتوزيع الموارد العامة أو الطبيعية. وأضفين طابعاً مؤسسياً على تحليل الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي على المستويين الوطني والمحلي، وكافحن في سبيل حق المشاركة في محافل العدالة التقليدية التي كان جنسهن وحده يستبعدهن منها في السابق.

- **رابعاً**، حيثما لم تنجح هذه المحاولات، أقامت النساء - ومعهن حلفاؤهن - عمليات مساءلة موازية مثل تقارير المواطنين التي تقيم الأداء العام للمسؤولين، وجلسات الاستماع الجماهيري بشأن تخصيص الموارد العامة. وقد أثبتت هذه المحافل الموازية فعاليتها الشديدة في السياقات التي جعل فيها المواطنون حق الحصول على المعلومات قضية موضع اهتمام عام.

بناء 'صوت المرأة الجماعي' للمطالبة بالتغيير

يمكن إيجاد المساءلة من خلال ممارسة الضغط السياسي من أجل التغيير، أو بواسطة تشجيع المنافسة بين مقدمي الخدمات العامة، وتمكين فرادى المواطنين، نساءً ورجالاً على حد سواء، من استخدام قوة السوق للاختيار من بين مقدمي الخدمات هؤلاء. ومع أن الأدلة تشير إلى أن كلا هذين المدخلين حققا نتائج - بحيث تجمع إصلاحات كثيرة بين عناصر من كليهما - يجد هذا التقرير أن المداخل القائمة على 'الصوت' كثيراً ما تكون واعدة بدرجة أكبر بالنسبة للمرأة، لاسيما المرأة الفقيرة. وهذا يرجع إلى أن قدرة المرأة على ممارسة الاختيار يمكن أن تكون مقيدة. أما عمل المرأة الجماعي فقد كان تاريخياً - وما زال - وسيلة قوية لتغلبها على المعوقات التي يفرضها الذكور وتفرضها سيطرة الأسرة، وكذلك على الحواجز سواء أكانت طبقية أو غير ذلك.

إذاً من أين تنبع القيادة والضغط من أجل منح المرأة صوتاً؟ يوضح هذا التقرير أن المرأة يجب أن تتواجد على جميع مستويات صنع القرار، أي في الحكومة، وفي الاقتصاد، وعلى المستوى المجتمعي. وفي جميع هذه المجالات، كثيراً ما يكون أسرع سبيل للتغلب على المقاومة المترسخة لقيادة المرأة هو تنفيذ إجراءات خاصة مؤقتة، مثل تخصيص حصص للمرأة. وهذه التدابير التصحيحية طُبقت منذ بعض الوقت في المجال السياسي ذي الطابع الانتخابي، كما أظهر تطبيقها مؤخراً على مجالس إدارة الشركات وعلى الإدارة العليا أنها وسيلة فعالة لكسر السقف الزجاجي (العمالة غير القيادية للمرأة) في القطاع الخاص. ويمكن حتى تطبيق التدابير الخاصة على المؤسسات التقليدية، كما يُرى في الشروط المتعلقة بنظم العدالة التقليدية في «رواندا» التي تقضي بوجود نساء بين الشيوخ الذين يفصلون في القضايا (الفصل ٥)، أو في تخصيص مقاعد للنساء في محافل القادة التقليديين في الحكومة المحلية في «جنوب أفريقيا» (الفصل ٣). ولكن التدابير الخاصة المؤقتة، مهما كانت مفيدة، فهي ليست كافية بحد ذاتها لضمان وجود تأثير أو نفوذ للمرأة على عملية صنع القرار.

فهذه التدابير يجب أن تصاحبها تغيرات في مجالين أساسيين آخرين على الأقل. أولاً، يجب **بناء قاعدة شعبية قوية** من النساء والرجال للاستمرار في المطالبة النشطة بالمساواة بين الجنسين لدى متخذي القرار، وكذلك لتشجيعهم على تبنّي سياسات تقدمية في مجال حقوق المرأة. ثانياً، يجب **بناء القدرة المؤسسية** لضمان التنفيذ الفعال لما يمكن أن يتصوره البعض أحياناً أنه سياسات مضادة للمساواة النوعية المأمولة. وقد أشار هذا التقرير إلى أن تعبئة صفوف النساء كثيراً ما تبلغ أقصى درجات فاعليتها عندما يبدو للجمهور العام أن حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين هما في الصالح العام الأوسع نطاقاً. فنفوذ أنصار المساواة بين الجنسين يزيد زيادة كبيرة عندما لا تكون النساء وحدهن هن اللائي يعبئن صفوفهن من أجل حقوق المرأة.

إن جماعات المصالح التي تطالب مطالبة نشطة بالمساواة بين الجنسين تلعب دوراً بالغ الأهمية في دعم صناع القرار في إيجاد سياسة عامة لتعزيز حقوق المرأة. ولكن القدرة المؤسسية على تنفيذ التوجيهات الجديدة بشأن المساواة بين الجنسين وعلى الخضوع للمساءلة عنها لا تنبثق كخطوة تلقائية. والتدابير الأساسية التي يجب اتخاذها لكفالة القدرة المؤسسية

الاستنتاج

ترى النساء دائماً في مختلف أنحاء العالم وجود مستويات من الفساد في المؤسسات العامة أعلى من المستويات التي يراها الرجال، لاسيما في الخدمات العامة التي يكون لديهن أكبر قدر من الاحتكاك بها مثل المدارس ومرافق الصحة (الفصل ١).

التوصية

ينبغي أن تكون خبرات وملاحظات النساء للفساد دليلا هادياً للجهود الرامية إلى مكافحة الفساد، وذلك لضمان التصدي لأشكال الفساد التي تؤثر على المرأة بوجه خاص. وينبغي أن تتاح للمستفيدات من الخدمات العامة إمكانية الوصول إلى العمليات الرقابية المؤسسية، وتولي أدوار فيها لتمكينهن من أداء دور الرقيب. كما أن الحق في الحصول على المعلومات هو أداة قوية للتمكين من إجراء متابعة فعالة.

الشكل ١-٧ | تصورات الجنسين للفساد: مؤسسات تقديم الخدمات

نسبة الإناث إلى الذكور ممن شملهم البحث الذين يلاحظون وجود مستويات مرتفعة من الفساد، ٢٠٠٥

بمعدل الزيادة الحالي، لن يبلغ التمثيل السياسي للمرأة في المناطق النامية «منطقة التعادل» التي تتراوح من ٤٠٪ إلى ٦٠٪ قبل عام ٢٠٤٧ (الفصل ٢).

يجب اتخاذ تدابير خاصة مؤقتة مثل تخصيص حصص محددة للمرأة من أجل تسريع الزيادة في المشاركة السياسية للمرأة. وبعيدا عن الإحصائيات والقوة العددية المطلوبة، يمكن زيادة تأثير دعاة المساواة بين الجنسين في المجال السياسي من خلال إضفاء الطابع الديمقراطي على الأحزاب السياسية، وإقامة مؤتمرات برلمانية نسائية، ووجود التزام من جانب الأحزاب السياسية بترشيح نساء وبدعم المرشحات، وإصلاحات الحكم التي تدرج المساواة بين الجنسين ضمن مقاييس الأداء ونظم المتابعة.

الشكل ٢-٧ | الخط الزمني لبلوغ التعادل بين الجنسين في المجالس الوطنية

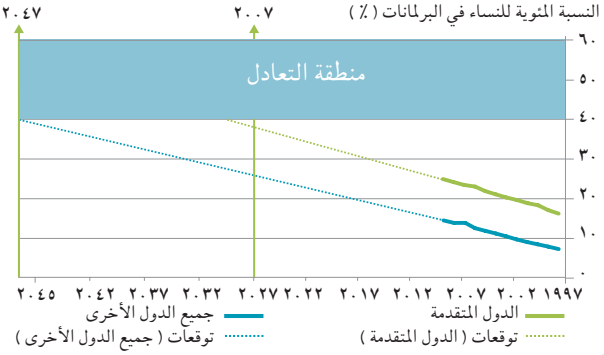

إن تقديم خدمات تستجيب لاحتياجات المرأة هو 'المحك' لما إذا كانت المساءلة فعالة بالنسبة للمرأة أم لا. فهي تبين مدى تلبية احتياجات المرأة، وتحديد الأولويات العامة وتحمل تكاليفها بطرق تسترشد بما تقدمه المرأة من معلومات وبما ترصده المرأة (الفصل ٣). والبيانات المتعلقة بوفيات الأمهات - التي تتناقص حالياً بمعدل لا يتجاوز ٠,٤٪ في السنة، بدلاً من الانخفاض اللازم لبلوغ الهدف الإنمائي الخامس للألفية وهو ٥,٥٪ - هي علامة على وجود أزمة مساءلة خطيرة.

من اللازم أن تنفذ الحكومات إصلاحات مؤسسية في الخدمات العامة لضمان استجابة هذه الخدمات لأولويات المرأة. ويجب أن تجسد الإصلاحات الاحتياجات المحددة للمرأة وأن تمكّن المرأة من المشاركة في عملية الرقابة من خلال متابعة ومراجعة الأداء بما يوجه الخدمات نحو احتياجات المرأة. ويمكن تحقيق المزيد لتحسين الخدمات التي تقدَّم للمرأة في المجالات الأساسية: إيجاد أمن عام وخاص للمرأة، ودعم المشاريع النسائية (بما يتجاوز التمويل المتناهي الصغر)، وتقديم الدعم في مجال الإرشاد الزراعي، والحماية الاجتماعية، بالإضافة للعديد من المجالات أخرى.

الشكل ٣-٧ | انخفاض بطيء في معدل وفيات الأمهات

معدل وفيات الأمهات (لكل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة حية)، ١٩٩٠-٢٠٠٥

الاستنتاج

المرأة ممثلة تمثيلاً أقل مما يجب في الإدارة العليا في كل من القطاعين العام والخاص في مختلف أنحاء العالم. وانعدام المساءلة عن حماية حقوق العمل الخاصة بالمرأة يجعل النساء الفقيرات في الدول الفقيرة مصدراً لليد العاملة منخفضة التكلفة بالنسبة لسلاسل الإنتاج العالمية (الفصل ٤). كما أن ضعف الدفاع عن حقوق العمل يؤدي أيضاً إلى تزايد أعداد النساء اللائي يهاجرن في فئات العاملين المهنيين. و«هجرة العقول» الأنثوية هذه من الدول النامية لا تبشّر بالخير بالنسبة للقيادة الاقتصادية النسائية في مجال التنمية.

الشكل ٤-٧ | معدلات هجرة الأشخاص الحاصلين على تعليم عال

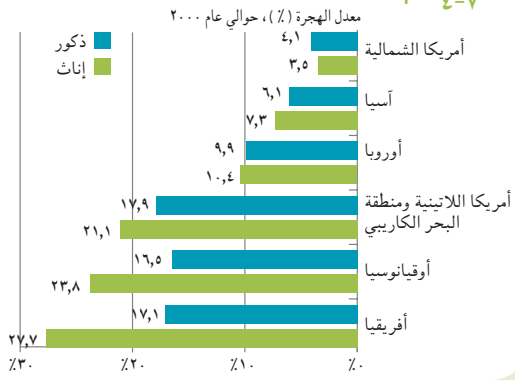

التوصية

الحكومات عليها مسؤولية «إدارة السوق» لصالح المساواة بين الجنسين

بالنسبة للنساء، العمل الجماعي له مفعوله، بحيث تنعكس العضوية النقابية في تضييق الفجوات في الأجور بين الجنسين وفي وجود حقوق عمل أقوى.

الشركات الملتزمة بإيجاد قيادة اقتصادية نسائية استخدمت على نحو فعال نظام تخصيص حصص للمرأة في مجالس الإدارة.

لا يمكن أن تنجح المساءلة القضائية إزاء المرأة مادامت هناك أشكال كثيرة من العنف ضد المرأة غير مجرَّمة، ومادامت ممارسات تنفيذ القانون لا تستجيب لاحتياجات المرأة من حيث الحماية (الفصل ٥). كما أن الاستثمار في إصلاحات سيادة القانون التي تتناول احتياجات المرأة، أقل مما يجب إلى حد خطير، ولا تتاح لمعظم النساء سوى بدائل قليلة لنظم العدالة غير الرسمية التي قد لا تطبق فيها المعايير الوطنية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

الشكل ٥-٧ | العنف ضد المرأة: معدلات الإبلاغ والاتهام

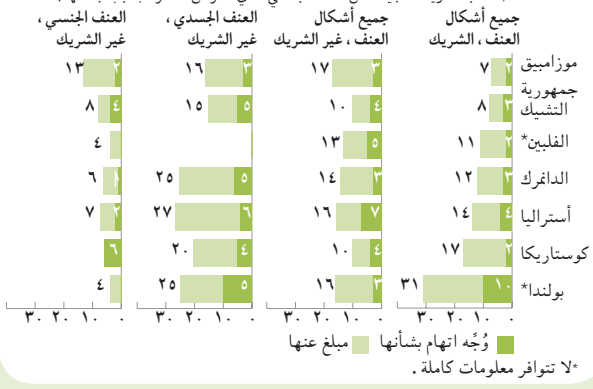

يجب على الحكومات أن تستثمر في تعزيز النظم القضائية، بما في ذلك إقامة محاكم للأسرة - لاسيما في الدول الخارجة من نزاعات - لتزويد المرأة ببدائل لنظم العدالة غير الرسمية. ومن الضروري أن تعيِّن مؤسسات تنفيذ القانون مزيداً من النساء، وأن تنشئ وحدات دعم للضحايا مراعية لاحتياجات المرأة وذلك لضمان شعور المرأة بالأمان عند إبلاغها عن الجرائم، ولضمان شعورها بالثقة في أن الشكاوى سيجري التحقيق فيها والتقاضي بشأنها.

حتى الآن، لا يوجد نظام متسق للمتابعة في المؤسسات المتعددة الأطراف لتقييم مبلغ المعونة الذي يخصص للمساواة بين الجنسين أو لتمكين المرأة. وفي إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يوجد مؤشر للمساواة بين الجنسين لتبيان مدى ترجمة الالتزامات إلى مخصصات، لكن أقل من نصف الأموال التي ينبغي أن تخضع لعملية 'مراجعة' هو الذي يطبَّق عليه هذا المؤشر. ويتضح من المعونة التي يوجد فيها تركيز على المساواة بين الجنسين أن الاستثمار في الهياكل الاقتصادية أقل من الاستثمار في القطاعات الاجتماعية (الفصل ٦). والمداخل المتبعة حالياً فيما يتعلق بالمساءلة المتبادلة في مجال استخدام موارد المعونة لا تكفل بدرجة كافية مشاركة المرأة في تحديد أولويات الإنفاق الوطنية.

الشكل ٦-٧ | توزيع المعونة القطاعية والمؤشر عليها بمؤشر النوع الاجتماعي، والتي تقدمها لجنة المساعدة الإنمائية الرسمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

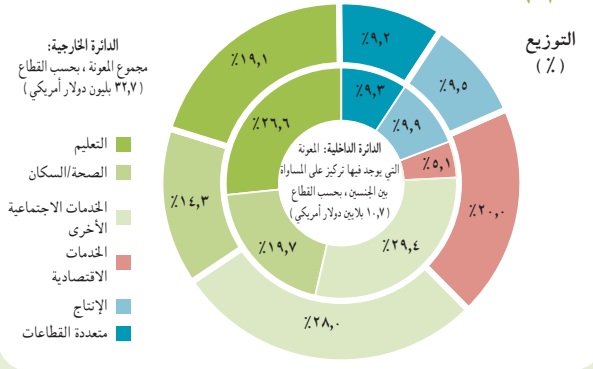

باستطاعة المؤسسات الدولية أن تفعل ما هو أكثر كثيراً لتفي بالتزاماتها ومعاييرها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. إذ يجب إقامة نظم معقولة ومتسقة لمتابعة الموارد وذلك للكشف عن المبالغ التي تُنفق على تمكين المرأة. وينبغي تنويع حافظة المعونة التي يوجد فيها تركيز على المساواة بين الجنسين بحيث تشمل تخصيص مزيد من الأموال للبنية التحتية للاقتصاد ولتنمية القطاع الخاص. وينبغي تحديد أولويات الإنفاق الوطنية بالتشاور مع المرأة. ويجب تعزيز 'هيكلية المساواة بين الجنسين' في مجال الخبرة وصنع القرار داخل مؤسسات المعونة والأمن.

”إن النساء في جميع أنحاء العالم قد غيرن طريقة تفكيرنا حول المساءلة والحكم الديمقراطي. فالنساء، بعد أن نفد صبرهن إزاء القصور في تقديم الخدمات لهن، وإزاء الأحكام المتحيزة ضد المرأة التي يصدرها القضاة، وإزاء الاستبعاد من فرص السوق ومن صفوف صناع القرار، يطالبن بأن يتدارك أصحاب السلطة فشلهم في الاستجابة لاحتياجات المرأة أو في حماية حقوقها. وثمة عنصران أساسيان تنطوي عليهما الجهود التي تبذلها النساء من أجل إصلاح نظم المساءلة. أولاً، تصر النساء على إدراجهن ضمن نظم الرقابة على كل مستوى. ثانياً، يجب أن يكون تعزيز حقوق المرأة من بين المعايير التي يتم على ضوئها تقييم الإجراءات التي يتخذها أصحاب السلطة. وعندما نتساءل 'من يتحمل المسؤولية أمام المرأة؟' فإننا نعلم من الذي ينبغي أن يخضع للمساءلة للمرأة ولكنه ليس خاضعاً لتلك المساءلة. وتطالب النساء الآن ليس فقط بأن يخضع أصحاب السلطة للمساءلة إزاء المرأة، بل بأن يخضعوا للمساءلة عن المساواة بين الجنسين، من الآن فصاعداً.“

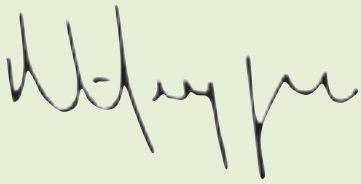

نولين هايزر

وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية
للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا

كانت موضوعاً رئيسياً لهذا التقرير: وهي تشمل مقاييس الأداء المراعي للمرأة، ونشر المعلومات عن الفوارق بين الجنسين في أولويات السياسات وأنماط تخصيص الموارد، وحوافز لمكافأة الأداء المراعي للمرأة، وإجراءات عمل تكفل الاستجابة لاحتياجات المرأة.

جَعْل المساواة بين الجنسين 'مهمة بالغة الأهمية' للمساءلة

إن المزج بين الوضع القيادي، والنفوذ السياسي، والقدرة المؤسسية ينبغي أن يسفر عن جعل المساواة بين الجنسين 'مهمة بالغة الأهمية'، وبالتالي جزءًا من عمليات المساءلة على جميع مستويات صنع القرار وفي توزيع الموارد. ويتوقف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على المساواة بين الجنسين إذا كان المراد بلوغ تلك الأهداف في الوقت المحدد. ويعكس قرار مجلس الأمن ١٨٢٠، الذي صدر في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، الإقرار بأن العنف الجنسي الواسع الانتشار والمنهجي يشكل تهديداً للأمن الوطني وأحياناً للأمن الدولي، ومن ثم فإن أمن الجميع يتطلب اتخاذ خطوات محددة لكفالة الأمن للمرأة. وبالنظر إلى أن المساواة بين الجنسين هي 'مهمة بالغة الأهمية' للحد من الفقر وتحقيق السلام والأمن الدوليين، يجب مراجعة التكليفات، وممارسات العمل، والثقافات العميقة الخاصة بالمؤسسات الدولية - كلما تطلب الأمر ذلك - لكفالة أن تكون المساواة بين الجنسين أولوية عليا ضمن قائمة القضايا التي تخضع فيها تلك المؤسسات للمساءلة.

ومن ثم فإن جدول الأعمال من أجل المضي قدماً على طريق المساءلة والحكم الرشيد هو السعي نحو إدخال إصلاحات في مجال المساءلة تؤكد على أهمية المرأة. والاختبار الحقيقي للمساءلة المراعية للمرأة هو في حدوث انخفاض في معدلات العنف ضد المرأة. ويرى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أن الحد من العنف ضد المرأة ينبغي الاعتراف به كغاية من غايات الأهداف الإنمائية للألفية، مثلما يشكل خطة بالغة الأهمية لبناء قدرة المرأة على المشاركة الكاملة في الحياة

الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. والمساءلة إزاء المرأة تعني إعادة توجيه نظم العدالة والأمن عند الضرورة لتنقيح القوانين والتوجيهات من أجل التكليف بمهمة منع حالات العنف ضد المرأة والمقاضاة عليها. وهذا معناه تنقيح إجراءات العمل وهياكل الحوافز دفاعاً عن ما يلزم من تحوُّل هائل في عبء عمل أفراد الشرطة والقضاة، للتعامل مع هذه المشكلة الضخمة. وقبل كل شيء، يستلزم ذلك وجود التزام سياسي بمعالجة بعض الأفضليات الثقافية المترسخة التي تعتبر العنف ضد المرأة حقاً امتيازياً للذكر.

إن الدليل على المساءلة هو ما تتعرض له النساء من تجارب في حياتهن العادية. هل يعشن حياة متحررة من الخوف من العنف؟ وهل بإمكانهن الاستفادة من عملهن الشاق؟ وهل بإمكانهن الحصول على الخدمات المراعية لاحتياجاتهن كنساء وأمهات وعاملات ساكنات في الريف أو ساكنات في الحضر؟ وهل لهن حرية الاختيار فيما يتعلق بالكيفية التي يعشن بها حياتهن، مثل اختيار من يتزوجن، وعدد الأطفال الذي ينجبنه، وأين يعشن، وكيف يكسبن عيشهن؟ وعندما تتخلص نظم المساءلة من التحيزات ضد المرأة، فإنها يمكن أن تكفل قيام الدول بتوفير الأمن الجسدي والاقتصادي للمرأة، وتوفير إمكانية حصولها على الخدمات الأساسية، وتوفير نظم عدالة تحمي حقوقها.